

أنواع البديع في العصر المملوكي (عددها وتقسيم بعض أنواعها)

د. علي حيدر*

الملخص

ربما كان من أصعب الأمور على دارس علم البلاغة في العصر المملوكي، أن يستطيع حصر أنواع «البديع» الذي كان سمة مميزة للذوق الأدبي في هذا العصر. ويبدو أن أصحاب البديع اختلفوا في عددها وفي أنواعها وفي تسمياتها، ولم يتفقوا على أهميتها ودورها في العملية الإبداعية. لذلك يقوم هذا البحث بمحاولة فهم أسباب هذا الاضطراب من خلال مقارنة بين أهم الكتب التي تناولت هذا الموضوع، كذلك يعرض لأهم الأنواع البينانية والبديعية التي تعرضت للتقسيم والتفرع مما جعل الإمام بها أمراً في غاية الصعوبة.

كلمات مفتاحية: بديع - أنواع - تقسيم - مملوك - اضطراب.

مقدمة:

بدأ القرن السابع الهجري بظهور كتابين في علم البلاغة كان لهما تأثير واضح في مؤلفات العصر المملوكي، الأول كتاب «مفتاح العلوم»^(١) لأبي يعقوب السكري^(٢) (ت ٦٢٦ هـ) والثاني «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»^(٣) لابن الأثير الجزري^(٤) (ت ٦٣٧ هـ).

* أستاذ في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة تشرين .

١ - نعتمد في هذا البحث إصدار دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢ - ترجمته في مقدمة كتاب «مفتاح العلوم» .

٣ - نعتمد في هذا البحث إصدار مطبعة نهضة مصر التي حققها وقدم لها أحمد الحوفي ويدوي طباعة - الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

٤ - ترجمته في وفيات الأعيان، ٥: ٣٨٩ - ٣٩٧، وفي مقدمة كتابه «المثل المسائر»

اشتهر الكتاب الأول «ولاسيما القسم الثالث منه» بأنه أول كتاب قام بتبنيه علم البلاغة وتنسيق أنواعه، إذ جعل البلاغة علمين : علم المعاني وعلم البيان، ثم الحق البديع بهما ، لأنه علم لا يؤثر في فصاحة الكلام وبلاعته، بل هو يزيده حسناً .

بينما عرض ابن الأثير في كتابه، الذي جاء في مقدمة ومقالتين، لفنون الكتابة وأركانها، ثم تناول اللفظ المفرد^(٥)، واللفظ في السياق^(٦)، ذاكراً من خلال ذلك أنواعاً بديعية تختص باللفظ المفرد، وأنواعاً أخرى تتناول تركيب الكلام وفصاحته وبلاعته، من غير أن يشير إلى أنها تختص بعلم المعاني، أو علم البيان.

أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية هذا البحث في الوصول إلى بعض أسباب تعقيد علم البلاغة في العصر المملوكي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التكاملـي.

عدد أنواع البديع :

حوالي منتصف هذا القرن «السابع الهجري» ظهر كتاب «بديع القرآن»^(٧) لابن أبي الإصبع المصري^(٨) (ت ٦٥٤ هـ). يوضح هذا الكتاب تطور ظهور كثير من الأنواع البديعية، لأن المؤلف يشير في مقدمته إلى أنه جمع كتابه اعتماداً على ستة وثمانين كتاباً نص عليها بالاسم، وأنه جمع في كتابه «تحرير الت婢ير»^(٩) مئة وستة وعشرين نوعاً بديعياً، ثم أفرد منها ما يختص بالقرآن الكريم في كتابه هذا، فكان لديه

٥ — المثل السادس، ١: ٢١٠ - ٤١٤ .

٦ — المصدر السابق، الجزءان الثاني والثالث.

٧ — قدم له وحققه حفي شرف، مكتبة نهضة مصر - الطبعة الأولى، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٨ — ترجمته: فوات الوفيات، ١، ٣٧٤، وشذرات الذهب، ٥، ٤٣٩ . ومقدمة كتابه «بديع القرآن»، ٩٦ - ٦٧ .

٩ — لم أجده مطوعاً وقد أشار إليه محقق كتاب البديع وذكر أنه مخطوط رقم ٤٦٥ بلاغة دون الإشارة إلى مكانه .

مئة وثمانية أنواع بديعية، أخذ منها سبعة عشر نوعاً عن ابن المعتز^(١٠)، وأخذ ثلاثة عشر نوعاً عن قدامة بن جعفر^(١١) وأخذ تسعه وأربعين نوعاً عن جاؤوا بعد قدامة^(١٢). أما باقي الأنواع، وهي اثنان وثلاثون نوعاً، فقد ادعى أنها من اختراعه ولم يسبقها إليها أحد. لكن الحقيقة أن معظم هذه الأنواع موجودة عند أسلافه بأسماء مختلفة، أو مشابهة في دلالتها وغرضها البديعي، لكن هذا لا ينفي أهمية هذا الكتاب، فقد صار مصدراً يعتمد أهل البديع، حتى إن السيوطي^(١٣) (ت ٩١١ هـ) أخذ عنه هذه الأنواع، واعتمدها في كتاب «الإتقان في علوم القرآن»^(١٤).

في منتصف القرن الثامن الهجري، نجد أن أنواع البديع قد بلغت في بديعية صفي الدين الحلبي مئة وخمسة وأربعين نوعاً^(١٥). وهذه البديعية كانت إحدى أربع بديعيات قارن بينها ابن حجة الحموي^(١٦) (ت ٨٣٧ هـ) في القرن التاسع، فكان من هذه المقارنة كتابه المشهور «خزانة الأدب وغاية الأربع»^(١٧).

هذا التفاوت الكبير بين عدد أنواع البديع التي جاءت عند السكاكي وابن الأثير، تلك التي جاءت عند ابن أبي الأصبع، وتكررت عند الحلبي وابن حجة الحموي من بعده، يظهر بوضوح ميل الذوق الأدبي والنقدi في العصر المملوكي إلى اختراع الأنواع البديعية، وإلى الإسراف في تقسيم هذه الأنواع وتقریعها، حتى أصبحت الإحاطة بها وفهمها أمراً صعب المنال، ويمكن رد ذلك إلى سببين أساسين هما:

١- اختراع الأنواع البديعية وإدخال أنواع ليست من البديع:

جعل السكاكي علم البلاغة في علمين اثنين هما علم المعاني وعلم البيان، وألحق

١٠ — بديع القرآن، ١٧ - ٦٤، تبدأ بالاستعارة وتنتهي بـ «حسن الابداءات».

١١ — المصدر السابق، ٦٥ - ٨٧، تبدأ بـ «صحة الأقسام» وتنتهي بـ «الإيقال».

١٢ — المصدر السابق، ٩٣ - ٢٣١. أولاً «الاحتراس» وآخرها «التوغم».

١٣ — ترجمته: بخط يده في مقدمة كتابه «الإتقان»، ١: ٤-٥ و ٦-٧.

١٤ — نعتمد طعة منشورات الرضي - زاهدي بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم في أربعة أجزاء.

١٥ — ديوان الحلبي، ٦٧٦ - ٧٥٠ هـ. فيها سبعة أنواع من الجناس ثم في كل بيت نوع بديعي محدد.

١٦ — ترجمته، شذرات الذهب، ٢١٩/٧، وفي «الأدب العربي في العصر المملوكي والغعماني»، عمر موسى باشا، ١:

٤٩٤ - ٥٠٨.

١٧ — نعتمد طعة دار القاموس الحديث للطباعة والنشر - بيروت - صدرت في مجلد واحد بأوراق من القطع الكبير.

بهما فنون البديع بوصفها فنوناً تحسن الكلام لكن لا تؤثر في فصاحته وبلاغته. هذا التقسيم اتبعه جماعة ولاسيما الفزويني (ت ١٧٣٩هـ)، وشرح التلخيص^(١٨)، مما يفسر قلة أنواع البديع عندهم.

لكن بعض الأدباء والقاد في العصر المملوكي ومنهم ابن أبي الإصبع وابن حجة الحموي لم يتبعوا هذا التقسيم واستخدمو مصطلح «البديع» استخداماً مطابقاً لعلم البلاغة.

هذا يفسر كثرة الأنواع البدعية التي ذكروها، لذلك نجدهم قد أدرجوا التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية في أنواع البديع، وهي من أركان علم البيان، كذلك أدرجوا الحذف، والمبالغة والالتفات وغيرها، وهي أنواع تدخل في علم المعاني أي في الإيجاز والإطناب.

أي أن هؤلاء لم يعترفوا بنقسيم السكاكي، وظلوا على استخدام مصطلح البديع الذي كان سائداً قبل السكاكي، والذي كان يعني الإبداع الفني، وليس بمفهوم العصر المملوكي الذي جعل البديع أنواعاً تحصى في النص من غير أن ينظر إلى تأثيرها الفني فيه.

كذلك أدخل هؤلاء في البديع ما ليس منه، مثل «السهولة» و«الرقابة»، و«الانسجام»^(١٩).

وهي أحكام نقدية لا تطلق عادة على فقرة نثرية أو بيت شعري، بل تطلق على نصوص كاملة أو إنتاج كامل لأحد الأدباء. كذلك جعلوا من الأبيات الشعرية التي تحمل شيئاً من الحكمة وتسير بين الناس نوعاً بديعياً سماه ابن حجة «إرسال المثل»، وجاء باسم «التمثيل» عند ابن أبي الإصبع^(٢٠). وجعل ابن حجة «الأحادي والألغاز» نوعاً بديعياً، وكان ابن الأثير قد سبقه إلى ذلك^(١١)، ولكن هذا النوع هو ظاهرة فنية تتعمد الغموض مما يجعلها لا تحسن الكلام، وهي مخالفة أصلاً لمفهوم الفصاحة والبلاغة.

١٨—«تلخيص المفتاح» للقزويني ومن أشهر شراحه القزويني نفسه، وسعد الدين التفتازاني ومجاه الدين السبكي.

١٩—خزانة الأدب، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

٢٠—المصدر السابق، ص ٣٤٠، وبديع القرآن، ص ٨٤ - ٨٨ .

٢١—المثل السائر ، ٣ : ص ٨٤ - ٩٥ .

ولكثرة أنواع البديع وجد أهله حالات يمتاز عنها أكثر من نوع بديعي، فسمى ابن أبي الإصبع هذه الحالة «الإبداع»^(٢٢)، ونسب لنفسه فضل اكتشافها، بينما أطلق عليها ابن حجة اسم «المشوش»^(٢٣).

لذلك نجد عندهما حالات يعلقان فيها على فقرة أو بيت، فيستخرجان من أنواع البديع ما يزيد على عدد ألفاظه .

٢- التقسيم والتفریع في النوع الواحد:

وسنتناول أشهر الأنواع التي خضعت لذلك، بادئين بـ «النورية»^(٢٤)، أو «الإيهام» أو «التوجيه» وهي من مابعد قدامة بن جعفر، فقد وردت في «العمدة» لابن رشيق وفي بديع ابن منقد، وقال عنها الزمخشري: إنها «باب في البيان ليس هناك ألطاف منه ولا أفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله».

وإذا كان الجميع يتلقون على تعريفها بأنها لفظ مشترك يقصد الأديب منه المعنى البعيد، بينما يكون المعنى القريب الذي يتadar إلى ذهن المتألق غير مقصود، فإنهم اختلروا في شواهدتها.

فابن الأثير الجزري ذكرها في كتابه «المثل السائر» فيما سماه «المغالطات المعنوية»^(٢٥) ورأى أنها أحلى ما استعمل في الكلام وألطافه لما فيه من النورية، ويرى أنها نوعان:

المغالطة المثلية: وهي التي تقع في اللفظ المشترك وشاهده قول المتتبّي:

برغم شبيبٍ فارقَ السيفُ كفَهُ	وكانا على العلاتِ يلتقيانِ
كأنَّ رقَابَ الناسِ قالَتْ لسيفِهِ:	رفيقُكَ قيسٌّ وأنْتَ يمانِي

٢٢ — بديع القرآن، ص ٣٤٠ - ٣٤٣ ، و كرمه «الإنقاذ في علوم القرآن» ، ٣: ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

٢٣ — خزانة الأدب ، ص ٧١ .

٢٤ — وردت في العمدة ، و بديع ابن منقد ، و في «المثل السائر» ، ٣ : ٧٦ - ٨٣ ، و «مفتاح العلوم» ، ٤٢٧ ، و «التلخيص» ، ٣٥٩ - ٣٦٠ ، و «بديع القرآن» ، ١٠٣ - ١٠٢ ، و «الإنقاذ في علوم القرآن» ، ٣ : ٢٨٥ - ٢٨٧ .

٢٥ — المثل السائر ، ٣: ص ٧٦ - ٨٢ .

فقد وقعت التورية في لفظ «يماني» الذي يشير إلى الرجل المنسوب إلى اليمن، وإلى السيف المصنوع في اليمن. وقد أورد ابن حجة الحموي هذين البيتين شاهداً على التورية، ورأى أنهما أول شاهد وقع عليه أصحاب البديع في التورية^(٢٦).

أما المغالطة الضدية: فهي تقع في لفظ من الأضداد، أي يحمل معنين متضادين. ومن الشواهد التي يسوقها ابن الأثير قول أحدهم :

وَخَلَطْتُمْ بَعْضَ الْقُرْآنِ بِعَضِهِ
فَجَعَلْتُمُ الشُّعْرَاءَ فِي الْأَنْعَامِ

ومن الواضح أن الشاهد لا يشير إلى تضاد في لفظ «الشُّعْرَاءَ» أو لفظ «الأنعام» فهما يدخلان في المشترك اللغوي، الشُّعْرَاءَ جمع شاعر، وسورة الشُّعْرَاءَ، وكذلك الأنعام التي تربى لفائدة الإنسان، وسورة الأنعام.

والشاهد الثاني الذي يسوقه ابن الأثير قول أحدهم ، وهو وارد في لسان العرب في مادة «نفق»:

وَمَا أَشْيَاءُ تَشْرِيبَهَا بِمَالٍ
فَإِنْ نَفَقَتْ فَأَكْسَدَ مَا تَكُونُ

ويذكر أن «نفق» بمعنى راج، ونفتقت الدابة ماتت. وهذا الشاهد أيضاً لا يحمل معنى التضاد، فنفوق الدابة ورواجها يعني ذهابها ونفادها، والسلعة حين تروج تتفق في الأسواق. وأعتقد أن هذا الشاهد يدخل في باب الأحاجي و الألغاز وليس في باب التورية.

أما الشواهد الأخرى فقد تداولها أصحاب البديع وكرروها، ومن أشهرها الشاهد الذي نقله السيوطي عن الزمخشري، وهو قوله تعالى: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» وقد كرره السكاكبي، ونقله القرويبي عنه وذكره ابن أبي الإصبع و السيوطي في نهاية العصر المملوكي^(٢٧). وهو الشاهد على التورية «المجردة» أي ليس فيها ما يشير إلى المعنى القريب أو البعيد. أما التورية «المرشحة» التي فيها لفظ بلا ثم المعنى القريب فهو قوله تعالى: «وَالسَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» في الشاهد الأول وقعت التورية في «استوى» الذي له معنى قريب وهو الاستقرار بينما المعنى البعيد هو «الاستيلاء». والشاهد

٢٦ — خزانة الأدب ، ص ٢٣٩ وما بعدها .

٢٧ — بديع القرآن ، ص ١٠٢ - ١٠٣ . الإنقاذ في علوم القرآن ، ٣ : ص ٢١٧ - ٢٨٥ . و التلخيص في علوم البلاغة ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ . و الآية طه ٥ .

الثاني وقوع التورية في «اليد» التي تعني الجارحة وهو المعنى القريب، ورشهه هذا المعنى قوله «بنيناها»، بينما المعنى بعيد هو «القدرة».

ومن الملاحظ أن هذين الشاهدين يندرجان في باب المجاز المرسل ، لأنهما لا يحملان معنى الاشتراك اللفظي ، فاستوى يتضمن معنى الاستقرار لكنه لا يتضمن بالضرورة معنى الاستيلاء. أما اليد فليس من معناها القدرة بل هي من لوازمهما.

ولا يندرج هذان الشاهدان في باب التورية إلا إذا أخذنا بتعريفها الذي جاء به السيوطي في آخر العصر المملوكي ، إذ عرفها بأنها لفظ له معنian ، إما بالاشتراك وإما بالتواء أو بالحقيقة أو المجاز^(٢٨) ، وهذا التعريف يوسع مفهوم التورية ويدخل فيها ما ليس منها ، لأن التواء هو عرف لغوي ، وقد يكون فهياً ، و الحقيقة و المجاز هما أوسع بكثير من مفهوم التورية .

كانت التورية في عصر ابن حجة تياراً أدبياً ، ونوعاً بديعياً يتنافس فيه المتنافسون ، وشغلت التورية ما يقرب من ربع كتاب ابن حجة «خزانة الأدب»^(٢٩).

وقد أسرف هذا الأديب الناقد في الاستشهاد بشواهد عن التورية من إنتاج معاصريه ، ولم يكتف بذكر التورية المرشحة التي تتضمن ما يشير إلى المعنى القريب غير المقصود ، بل زاد أيضاً التورية المبينة وهي التي تتضمن إشارة إلى المعنى بعيد. ثم زاد في تقسيماتها بحسب ورود اللفظ الذي يشير إلى أحد المعنين هل هو قبل التورية أو بعدها. وهكذا أصبحت التورية فناً بديعياً فيه كثير من التفصيل والتفرع فزادت غموضاً واتساعاً.

ولم تسلم الأنواع الأخرى ولا سيما المشهورة منها من اختلاف أهل البديع فيها. فمن ذلك الاستعارة التي كانت من أكثر الأنواع بحثاً وتصنيفاً واختلافاً في التقسيم، بدءاً من «البيان والتبيين» للجاحظ ، و«قواعد الشعر » لشلب وانتهاء بـ «الإنقان في علوم القرآن» للسيوطى.

يرى ابن الأثير أن حد الاستعارة هو طي المستعار له وذكر المستعار مع وجود مشاركة بين طرفي الاستعارة «المستعار له والمستعار منه»، ووجود قرينة تشير إلى

٢٨ — الإنقان في علوم القرآن ، ٣ : ص ٢٨٥ . و الآية : الذاريات . ٤٧ .

٢٩ — خزانة الأدب ، ص ٢٣٩ - ٣٦٥ ، وهذه الصفحات تعادل ربع الكتاب .

وقوع المجاز. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: «لَمْ تَرَأْنَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ» فاستعار الأودية للفنون، ويبدو أن ابن الأثير لا يعترف إلا بالاستعارة التصريحية. أما الاستعارة المكنية وغيرها من أنواع المجاز فيعدا من باب التوسيع في الكلام، لذلك فإن قول أمير القيس:

فَقَلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصَلْبِهِ
وَأَرَدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلَّ
لِيسَ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ لِأَنَّ اللَّيلَ مَذْكُورٌ سَابِقًا.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (ص): «هَذَا جَبَلُ حُبُّهُ وَيَحِبُّنَا» هُوَ مِنَ التَّوْسِعِ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُ لَا مَنْاسِبَةَ
بَيْنَ الْجَبَلِ وَالْمَحْبَّةِ^(٣٠).

أما معاصره السكاكي فقد جعل الاستعارة تصريحية و مكنية، ثم قسم التصريحية إلى تحقيقة لأن المشبه المحذوف متحقق حسًّا و عقلاً، و تخيلية لأن المشبه المحذوف محض خيال ومن شواهدنا «المبنية وأظفارها ، ونطقت الحال» وهو هنا يخلط بين التصريحية والمعنى. ثم جعل للتصريح قسمًا ثالثاً، كما يقتضيه المنطق وهو النوع الذي يتحمل التحقيق والتخيل.

ثم يذكر الاستعارة المكنية ويكرر شاهديه اللذين ذكرهما في نوع التصريحية التخييلية^(٣١). ثم قسمها إلى أصلية وتبعية وفق جمود لفظها أو اشتغاله^(٣٢). ثم ذكر تقسيماً آخر وفق ما يراقب الاستعارة من ألفاظ تشير إلى أحد الطرفين، فهي مرشحة إذا كان هناك لفظ يشير إلى المشبه به، ومجربة إذا كان فيها لفظ يشير إلى المشبه.

ووفق المنطق هناك نوع ثالث خالٍ من الإشارة إلى أحد الطرفين، ويقصد الاستعارة المطلقة دون أن ينص على ذلك بالاسم.

ويختتم السكاكي الحديث عن الاستعارة بالحديث عن أنواعها وفق المحسوس

^{٣٠} — مثل الساتر، ٢: ص ٧٠ - ١١٥، وهو النوع الأول في المقالة الثانية (في الصناعة المعنية) يميز الاستعارة من التشبيه المضرر للأداة ، بين الفرق بين الاستعارة و التشبيه وفي ص ٨٣ يتناول حد الاستعارة ، ثم يناقش أقوال الآخرين فيها ولاسيما أقوال ابن سنان الخفاجي في «سر الفصاحات» ، وهو يجعل الاستعارة درجات جيدة ، ووسط ، وردية . الشعراة: الآية ٢٢٥ . أما الحديث فلم تقع عليه في الصحيحين (مع ملاحظة ٣١).

^{٣١} — مفتاح العلوم ، ص ٣٧٣ - ٣٧٤ .

^{٣٢} — المصدر السابق ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

والمعقول، ويعد منها خمسة أنواع^(٣٣)، وقد خصص الفزوياني، بدوره، صفحات لدراسة الاستعارة، وذكر ما جاء عند السكاكى ولم يواافقه في بعض ما جاء به من تقسيمات للاستعارة^(٣٤). ونجد ما يشبه هذه التقسيمات عند ابن حجة الحموي^(٣٥)، وعند السيوطي الذى تحدث عن أركان الاستعارة وعن الفرق بينها وبين التشبيه البليغ. وقال إن أقسامها كثيرة، فمن حيث أركانها الثلاثة (المستعار له والمستعار منه والجامع بينهما) قسمها إلى أقسام وفق المحسوس و العقلى. ثم أضاف: إنها وفق لفظها، فهي أصلية إذا كان اللفظ الذى وقعت فيه جامداً، وتبعية إذا كان مشتقاً، وهي مكنية إذا حذف المشبه به، وتصريحة إذا حذف المشبه.

في تقسيم آخر هي وفاقية إذا كان وقوع الاستعارة ممكناً، وعندية إذا كان وجودها مستحيلاً. ثم هي مرشحة إذا اقترنت بما يشير إلى المستعار منه، ومجربة إذا اقترنت بما يلائم المستعار له، ومطلقة إذا خلت من الإشارة إلى أحد الطرفين^(٣٦). ويختم الحديث عن الاستعارة بذكر الاستعارة التمثيلية باعتبار وجه الشبه المنتزع من متعدد.

وكان للتشبيه أيضاً نصيبه من التقسيم والتقرير. وهو من أقدم الأنواع البديعية تناولاً فهو موجود في «الكتاب» لسيبوه، ولم يغفله كتاب في البلاغة بعد ذلك^(٣٧). ذكره ابن الأثير، ورأى أن التشبيه والتمثيل شيء واحد. ثم قسم التشبيه المضرمر الأداة إلى أقسام خمسة حسب وقوعه في الجملة وجعل المثل المضروب آخرها التشبيه التمثيلي أو الاستعارة التمثيلية.

ثم قسم التشبيه إلى أربعة أقسام: تشبيه معنى بمعنى، وتشبيه صورة بصورة، تشبيه معنى بصورة، وأخيراً تشبيه صورة بمعنى. ثم ذكر أن كل قسم من هذه الأقسام يقسم بدوره إلى أربعة أقسام وهي: تشبيه مفرد بمفرد، ومركب بمركب،

٣٣ — المصدر السابق، ص ٣٨١ - ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٣٩٨ - ٣٩٧ .

٣٤ — التلخيص في علوم البلاغة ، ص ٣٢٤ - ٣٣٥ .

٣٥ — خزانة الأدب ، ص ٣٦٥ - ٢٣٩ ، وهذه الصفحات تعادل ربع الكتاب .

٣٦ — الإنقاذ في علوم القرآن ، ٣: ص ١٤٨ - ١٥٨ .

٣٧ — بدیع القرآن ، ص ٥٨ - ٦٣ .

ومفرد بمركب، ومركب بمفرد. وأشار في الختام إلى أن هناك درجات للتشبيه من حيث بلاغته^(٣٨).

أما معاصره السكاكي فقد كان أكثر حرصاً على تقسيم التشبيه تقسيماً منطقياً، فقد قسمه من حيث طرفاه إلى طرفين حسبيين أو طرفين عقليين أو عقلي وحسي، أو حسي وعقلي.

وقسمه أيضاً من حيث وجه الشبه إلى واحد ومتعدد، والواحد إلى حسي وعقلي، والمتعدد إلى حكم الواحد وهو حسي أو عقلي أو مختلط. ثم أغرق في التقسيم فقسمه وفق الغرض منه وهي أقسام كثيرة متعددة .

ثم ذكر أحوال التشبيه من حيث قربه أو بعده. وأخيراً ذكر مراتب التشبيه وفق أركانه الأربع (مشبه ومشبه به وكلمة التشبيه، ووجه الشبه) ورأى أن التشبيه التام بالأركان^(٣٩) لا قوة فيه، وأن التشبيه البلigh الذي تسقط فيه الأداة ووجه الشبه هو أقواها.

وقد كرر القزويني في «التلخيص» ما ذكره السكاكي على نحو مختص، وذكر تقسيمه من حيث طرفاه وفق الحسي والعقلي، ثم ذكر تقسيمه من حيث وجود أركانه ولا سيما وجود الأداة ووجه الشبه، وتلا ذلك تعدد أحد طرفي التشبيه، وختم الحديث عن التشبيه بالقول: إن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة هو التشبيه الذي يحذف فيه الأداة ووجه الشبه ويقصد التشبيه البلigh. ثم يذكر حذف أحد طرفي التشبيه أي الاستعارة، ويرى أنه لا قوة لغيرهما^(٤٠).

وتكرر الحديث عن ذلك عند ابن حجة الحموي في «خزانة الأدب». وقد تناوله السيوطي أيضاً في «الإنقان في علوم القرآن» وذكر تقسيمات مشابهة لما ذكره سابقاً وقسمه باعتبار طرفيه إلى حسي وعقلي، وباعتبار وجه الشبه إلى مفرد ومركب. وما ينتج من ذلك من تقسيمات. وقد قسمه أيضاً باعتبار ما تقع عليه الحاسة وما لا تقع عليه. أما بالنظر إلى أركانه فجعله مؤكداً بحذف الأداة، ومرسلاً بحذف وجه الشبه،

.٣٨ — مثل السائر ، ٢ : ص ١١٦ - ١٧٠ .

.٣٩ — مفتاح العلوم ، ص ٣٢٩ - ٣٤٩ .

.٤٠ — التلخيص في علوم البلاغة ، ص ٢٣٨ - ٢٩١ .

وبليغاً بحذف الأداة ووجه الشبه، ومقلوباً عند عكس التشبيه أي بتشبيه الأقوى بالأضعف^(٤١).

ولعل «الجنس» أو «التجنيس» من أهم الأنواع البديعية التي تشهد على كافِ أصحاب البديع بالتقسيم والتفرع والغموض أيضاً ولا سيما في العصر المملوكي. هو نوع بديعي قديم أله فيه الأصمعي، وذكره ابن المعتز، ولم يخل ذكره من كتب البلاغة وإعجاز القرآن^(٤٢) وعلى الرغم من أن هذا النوع البديعي يختص بالناحية الصوتية والموسيقية للنص، ولا علاقة له بالناحية المعنوية، فإنه كان من أكثر الأنواع تعقيداً نظراً لكثرتة تفريعاته واختلاف تسمياته يذكر ابن الأثير أن أهل البلاغة اختلفوا في التجنيس، في تسمياته وفي ترتيبه. ويرى أن التجنيس الحقيقي هو اللفظ المشترك لأن شرطه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى. ويدرك أن بعضهم يجعل ذلك فادخلاً في التجنيس ما ليس منه، ثم يذكر أنواعاً تشبه التجنيس^(٤٣).

أما السكاكي فرأى أن الجنس هو تشابه الكلمتين في اللفظ ولم يشترط اختلاف المعنى، مما يوحي بأنه يمكن أن يدخل فيه التكرار اللفظي ورد العجز على الصدر. وأخذ السكاكي في ذكر أنواع الجنس الذي اختلف فيه اللفظان بحرف واحد، وعرض شواهد لموقع هذين الحرفين في أول اللفظين أو في وسطهما أو في آخرهما وغير ذلك، ثم ذكر ما يلحق بالجنس^(٤٤)، وقد أخذ عنه الفزويني تعريف الجنس لكنه كان مختلفاً عنه في التقسيم والتفرع والتسميات، وأهم ما فعله الفزويني أنه جعل الجنس التام ثلاثة أنواع هي: التام، والتام المماثل، والتام المستوفى.

ثم صنف بقية أنواع الجنس، وأخذ الملحق بالجنس عند السكاكي. لكن الاختلاف في التسميات جعل الأمر غامضاً على الرغم من أن نوع الجنس واحد^(٤٥). وفي «بديع القرآن»^(٤٦) يرى ابن أبي الإصبع أن الجنس أصلان. جنس مزاوجة،

٤١ — خزانة الأدب ، ص ١٨٣ - ١٨٩ ، الإنقاذه في علوم القرآن ، ٣: ص ١٤٢ - ١٤٨ .

٤٢ — بديع القرآن ، ص ٢٧

٤٣ — المثل السائر ، ١: ص ٣٤٢ - ٣٦٠ .

٤٤ — مفتاح العلوم ، ص ٤٢٩ .

٤٥ — التلخيص في علوم البلاغة ، ص ٣٨٨ - ٣٩٢ .

٤٦ — بديع القرآن ، ص ٢٧ - ٣٠ .

وجناس مناسبة، يتفرع عن إلى عشرة فروع، منها ما هو لفظي ومنها ما هو معنوي. وعنه تخلط أسماء الجناس ولدلالتها فمن ذلك ما يسميه جناس المزاوجة وهو من المعنوي، ويمثل لذلك بقوله تعالى: «وَجَرَاءُ سَيَّئَةٍ سَيَّئَةً مِثْلُهَا»^(٤٧) ويرى أن لفظ «سيئة» الثانية سميت سيئة للمزاوجة. كما يذكر جناس المناسبة وهو من اللفظي ومن أمثلته «فَاقْمَ وَجَهَكَ لِلَّذِينَ الْقَيْمَ»^(٤٨) وهذا الشاهد جعله السكاكي من الملحق بالجناس نظراً لاختلاف أصل الاشتقاد فيه. أما بقية الأنواع وفيها أسماء متماثلة لما ذكره الآخرون لكن بدلارات مختلفة.

وعلى الرغم من أن السيوطي قد أخذ كثيراً عن ابن أبي الإصبع فإنه في نوع «الجناس»^(٤٩) يخالفه في التسميات والتعريف، فقد اشترط أن يكون الجناس تماثلاً في اللفظ واحتلافاً في المعنى، ولا يجوز أن يكون أحد اللفظين حقيقة و الثاني مجازاً، فلابد أن يكون الجناس، إذاً، لفظاً مشتركاً. وهويكر كثيراً من أنواع الجناس ويختتمها بنوع يسميه تجنيس الإطلاق وهو أن يجتمع اللفظان في المشابهة ومن أمثلته: «وَجَنَى الجنتين»^(٥٠) «وَلَبِرِيَهُ كَيْفَ بُوَارِي»^(٥١). وهذا النوع كما هو واضح، هو الملحق بالجناس عند السكاكي و الفزويني. وقد ذكر ابن حجة الحموي في «خزانة الأدب» أنواعاً مشابهة لما ذكره هؤلاء في موضوع الجناس، واحتللت عنده بعض التسميات لبعض أنواع الجناس، لكن ابن حجة الحموي انفرد في إدخال الجناس الذي هو تماثل صوتي يخدم موسيقا النص في غير مجاله، عندما أضاف أنواعاً من الجناس تتعلق بمعنى النص وليس بموسيقاه من ذلك ما أطلق عليه اسم «الجناس المعنوي»^(٥٢) الذي يعرفه بأنه إضمار ركني التجنيس، و المجيء بما يرافق المضموم للدلالة عليه. وشاهد على هذا النوع قول ابن عبدون، وقد أصبحت بخمر ترك بعضها إلى الليل

فصارت خلاً:

٤٧ — الشورى ، ٤٠ .

٤٨ — الروم ، ٤٣ .

٤٩ — الإتقان في علوم القرآن ، ٣: ص ٣١٤ - ٣١٠ .

٥٠ — الرحمن ، ٥٤ .

٥١ — المائدة ، ٣١ .

٥٢ — خزانة الأدب ، ص ٤١ - ٤٢ .

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَأسُ مُدَامَةٍ
 حَكَتْ بِنْتَ بِسْطَامَ بْنَ قَيْسٍ صَبِيحةً
 وَكَانَ اسْمُ بَنْتِ بِسْطَامَ الصَّهْبَاءُ، وَالشَّنْفَرِيُّ قَالَ:

فَاسْقَنِيهَا أَيَا سَوَادَ بْنَ عَمْرُو إِنَّ جِسْمِي مِنْ بَعْدِ خَالِي لَخَلُّ
 وَبِرِى ابْنَ حَجَةَ الْحَمْوِيِّ أَنَّ هُنَاكَ جَنَاسِينَ مُضْمَرِينَ الْأَوَّلَ بَيْنَ الصَّهْبَاءِ بِمَعْنَى
 الْخَمْرِ، وَالصَّهْبَاءِ بَنْتَ بِسْطَامَ، وَالثَّانِي وَقَعَ فِي «لَخَلٌّ» بَيْنَ الْخَلَّ بِمَعْنَى الْمَادَةِ
 الْحَامِضَةِ، وَالْخَلُّ بِمَعْنَى الرَّفِيقِ الْمَهْزُولِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الصَّفْدِيُّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ فِي مَعْرِضِهِ حَدِيثَهُ عَنِ الْأَيَّاتِ الْمَعَانِيِّ. وَلَيْسَ عَنِ
 الْجَنَاسِ. لَكِنَّهُ يُضَيِّفُ أَنَّ بَنْتَ بِسْطَامَ هِيَ الصَّهْبَاءُ. وَذَكَرَ أَيْضًا بَيْتَ الشَّنْفَرِيِّ الْمَذَكُورَ
 آنَفًا^(٥٣)، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْجَنَاسِ يَتَجاوزُ الْأَلْغَازَ وَالْأَحَاجِيِّ فِي غَمْوضِهِ،
 وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنْ صَنْعِ أَدْبَاءِ قَدْ تَقْرَعُوا لِمَثْلِ هَذِهِ الْأَمْرَوْنِ تَدْخُلُ النَّصِّ الْأَدْبَرِ فِي
 غَمْوضٍ يَصْعَبُ إِيْضَاحَهُ.

وَلَمْ يَكْتُفِ ابْنُ حَجَةَ بِذَلِكَ، بَلْ ذَكَرَ نَوْعًا آخَرَ مِنَ الْجَنَاسِ وَهُوَ مَا يَسْمِيهِ «جَنَاسُ
 الْإِشَارَةِ»^(٥٤) وَيُعرَفُ بِأَنَّهُ مَحَاوِلَةُ النَّاظِمِ أَنْ يَجَانِسَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ، فَلَا يَوْافِقُهُ الْوَزْنُ فَيَلْجُأُ
 إِلَى مَرَادِفِ الْفَظِّ الْأَوَّلِ. وَشَاهِدُ هَذَا النَّوْعُ هُوَ قَوْلُ امْرَأَةِ مِنْ عَقِيلِ أَرَادَ قَوْمَهَا الرَّحِيلَ:

فَمَا مَكَثْنَا، دَامَ الْجَمَالُ عَلَيْكُمَا
 بِتَهَلَّانٍ إِلَّا أَنْ تُشَدَّ الْأَبَاعُرُ

أَرَادَتْ أَنْ تَجَانِسَ بَيْنَ الْجَمَالِ وَالْجَمَالِ، فَأَرَغَمَهَا الْوَزْنُ وَالرَّوْيُ عَلَى ذِكْرِ الْأَبَاعُرِ
 بَدْلِ الْجَمَالِ.

وَيُضَيِّفُ ابْنُ حَجَةَ نَوْعًا ثَالِثًا وَهُوَ «جَنَاسُ الْكَنَاءِ»^(٥٥) وَيَمْثُلُ لَذَلِكَ بِقَوْلِ أَحَدِهِمْ:

تَدْبُّرٌ عَلَى وَرَدٍ تِلْكَ الْخُودُونَ
 وَتَحْتَ الْبَرَاقِعِ مَقْلُوبُهَا

فَكَنِي عَنِ الْعَقَارِبِ بِمَقْلُوبِهَا الَّتِي هِيَ الْبَرَاقُ .

٥٣ — الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، ٢: ص ٣٧٢ .

٥٤ — خزانة الأدب ، ص ٤١ - ٤٢ .

٥٥ — المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

الخاتمة والاستنتاجات:

وهكذا نجد أن كلف أصحاب البديع بالترريع والتقسيم وإطلاق الأسماء وابتكار الأنواع البديعية قد أخرج علم البلاغة، ولا سيما علم البديع، عن مساره، وأضحي ميداناً معقداً عامضاً. ولو اكتفى هؤلاء بجعل الجناس تماثلاً صوتياً، أو لو اكتفوا بنوع الجناس التام في اللفظ المشترك وكل ما خالف ذلك سمي جناساً ناقصاً، ولو اكتفوا بدراسة التورية من حيث المغالطة المعنوية أو الإيهام، ولو اقتصر أمر الاستعارة على ما جاء به الجرجاني من حيث تأثيرها في النص، وكذلك بالنسبة للتشبيه، لوفر ذلك على الباحثين كثيراً من العناء والجهد.

المصادر والمراجع :

- ١— ابن أبي الإصبع، بديع القرآن، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة مصر، مصر، ١٣٧٧ هـ — ١٩٥٧ م.
- ٢— ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، مصر، ١٣٧٩ هـ — ١٩٥٩ م.
- ٣— ابن حجة الحموي، تقى الدين، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار القاموس الحديث للطباعة و النشر، بيروت، من غير رقم طبعة ولا تاريخ .
- ٤— ابن خلكان، شمس الدين، وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ .
- ٥— ابن العماد، عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، بلا تاريخ.
- ٦— الحلي، صفي الدين، الديوان، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٧— السكاكي، يوسف، مفتاح العلوم، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م.
- ٨— السبوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، منشورات الرضي، زاهدي، من غير تاريخ ولا طبعة.
- ٩— الصفدي، صلاح الدين، الغيث المسجم في شرح لامية العجم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م.